لكنها رفضت قيام عملية مماثلة على الجبهة الاردنية، لأنها ستمنع اشتباك القوات الفدائية والعربية مع اسرائيل، وستكون تجاوزاً لحقوق الشعب الفلسطيني ولدور منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف[٦٦].

وعلى أساس الطمأنات المصرية، كان الحديث، يومذاك، يدور حول اتفاق مصري ـ فلسطيني لتنسيق المواقف، وتوحيدها، حيال جهود التسوية. فقد أعلن عرفات، بعد انتهاء زيارته تلك للقاهرة، ان هناك توجّهاً لتأليف لجنة مصرية ـ فلسطينية عليا تتابع عملية التنسيق. وفي آذار (مارس)، قام عرفات بزيارة أخرى للعاصمة المصرية، ذكرت صحيفة «الاهرام»، بعدها، ان اتفاقاً تمّ بين السادات وعرفات على ان تبدأ اللجنة المصرية ـ الفلسطينية اجتماعاتها في بداية نيسان (ابريل)، للتنسيق في ما يتعلق بدور الفلسطينيين في المرحلة التالية من مؤتمر جنيف. وكان السادات، في تلك الايام، دائم التأكيد، في تصريحاته العلنية وفي مباحثاته مع القيادة الفلسطينية، على التزامه بالمطالبة بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وبالحقوق الفلسطينية، وعلى انه لن يوقّع على انهاء حال الحرب مع اسرائيل ما لم يتحقّق ذلك، ولن يسمح للسفن الاسرائيلية بالمرور في قناة السويس قبل انهاء حال الحرب[٦٧]. لكن السادات سرعان ما قلب مواقفه رأساً على عقب، باتفاقه مع الملك حسين، في تموز (يوليو)، على دعم اتجاه الاردن لتوقيع اتفاقية مع اسرائيل على فك الارتباط في الضفة الفلسطينية، ونزع تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين المقيمين في الاردن. ويبدو ان انقلاب موقف السادات يعود، أولاً، الى ان البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي أقرّته الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني خلا من الشروط التي وضعتها اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية للقبول بمشاركة المنظمة في مؤتمر جنيف، وهي: أولاً، الاعتراف باسرائيل، والتخلّي عن الكفاح المسلّح، وحلّ المشكلة الفلسطينية في اطار تسوية مع الاردن؛ وثانياً، الى الضغوط الاميركية، السياسية والاقتصادية، على السادات للتخلّي عن المنظمة والتنسيق مع الاردن، كشرط للتقدّم في عملية الانسحاب الاسرائيلي من على أرض سيناء والحصول على مساعدات مالية، واقتصادية، من الولايات المتحدة الاميركية.

وعلى أي حال، فقد عادت العلاقات المصرية ـ الفلسطينية الى طبيعتها السابقة في أيلول (سبتمبر)، كما قلنا، ربما ارتباطاً بالتغيّر الذي حدث في الادارة الاميركية، عندما استقال الرئيس ريتشارد نيكسون، في آب (اغسطس)، من منصبه على خلفية فضيحة «ووترغيت» وتراجع الآمال بتقدّم عملية التسوية، وبالعزلة التي تعرّض لها السادات على الساحة العربية، اثر اصدار البيان الاردني ـ المصري المشترك الذي قوبل بالرفض التامّ من منظمة التحرير الفلسطينية ومن دول عربية عدة تؤدي التزامات مالية كبيرة لمصر، كالعراق وليبيا والجزائر.

حافظت العلاقات السورية ـ الفلسطينية على سويّتها خلال العام ١٩٧٤، على الرغم من معارضة «منظمات الرفض» لاتفاقية فصل القوات على الجولان. فقد درجت سوريا على التشاور مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واطلاعها على مجريات مفاوضاتها مع كيسنجر. كما انها دعمت مساعي المنظمة للحصول على الاعتراف العربي، والدولي، بها، وربطت، في مواقفها المعلنة، بين مسألة التسوية وكل من الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧، وتأمين حقوق الشعب الفلسطيني. ولم تتضمّن اتفاقية فصل القوات على أرض الجولان البند الذي كانت اسرائيل تصرّ على تثبيته، وهو التزام سوريا منع العمل الفدائي الفلسطيني انطلاقاً من على أراضيها، أو عبرها، وان كانت الجبهة السورية غدت، من الناحية الواقعية، معدومة النشاط الفدائي، الّا فيما ندر، منذ